Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

مقالة نقدية لبحث (زريق رحيمة) بعنوان المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة

م. اسراء حميد غريب

كليه الإدارة والاقتصاد جامعه الفلوجة

A Critical Article on the Research by (Zreik Rahima) entitled: "General Legal Principles and the Discretionary Power of the Administration"

Esraa hamed kareab
College of Administration and Economics, University of Fallujah
israahamidk@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

يقدّم هذا المقال قراءة نقدية لبحث «المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة»، من خلال تحليل منهجي لبنيته العلمية وأسلوب معالجته للإشكالية المطروحة. ويركّز المقال على تقييم مدى وضوح الإشكالية البحثية، ودقة تحديد المفاهيم الأساسية، ولا سيما مفهوم المبادئ القانونية العامة وحدود السلطة التقديرية للإدارة. كما يتناول المقال المنهج المعتمد في البحث، ومدى انسجامه مع طبيعة الموضوع، مع بيان نقاط القوة التي تمثلت في الطرح النظري والتحليل الفقهي، مقابل بعض الملاحظات المنهجية المتعلقة بالتقسيم، وتسلسل الأفكار، وحدود التوظيف التطبيقي للاجتهاد القضائي. ويخلص المقال إلى أن البحث يُعد إضافة علمية مهمة من حيث الموضوع، غير أنه كان سيحقق نتائج أعمق لو تم تعزيز المعالجة المنهجية وربطها بصورة أوضح بالتطبيقات القضائية.

الكلمات المفتاحية: النقد العلمي، المنهجية القانونية، المبادئ القانونية العامة، السلطة التقديرية للإدارة، البحث القانوني.

Abstract:

This article provides a critical review of the research entitled "General Legal Principles and the Discretionary Power of the Administration" by examining its methodological structure and analytical approach. The review focuses on evaluating the clarity of the research problem, the precision of key concepts—particularly general legal principles and administrative discretion—and the suitability of the adopted methodology to the nature of the topic. It highlights the strengths of the research, especially its theoretical discussion and doctrinal analysis, while also pointing out methodological shortcomings related to structure, coherence, and the limited use of judicial applications. The article concludes that, despite the academic value of the topic, a more rigorous methodological framework and stronger linkage to judicial practice would have enhanced the overall quality and impact of the research.**Keywords:** Critical review, legal methodology, general legal principles, administrative discretion, legal research.

مقدمة

يُعدّ موضوع المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة من الموضوعات المحورية في القانون الإداري، لما يثيره من إشكاليات دقيقة تتعلق بمدى خضوع النشاط الإداري لمبدأ المشروعية، وحدود الحرية الممنوحة للإدارة في اتخاذ قراراتها، ودور القضاء الإداري في كبح مظاهر التعسف والانحراف في استعمال السلطة، وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل توسّع وظائف الدولة الحديثة، وتنامي تدخل الإدارة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أفضى إلى اتساع نطاق السلطة التقديرية للإدارة مقابل تعاظم الحاجة إلى أدوات قانونية فعّالة لضمان حماية الحقوق والحريات.وفي هذا الإطار، جاء البحث محلّ النقد بعنوان «المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة» ليسلّط الضوء على الدور الذي تضطلع به المبادئ القانونية العامة في ضبط ممارسة الإدارة لسلطتها التقديرية، ولاسيما من خلال إبراز الرقابة القضائية التي يمارسها

القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر، مع الإشارة إلى بعض التطبيقات في القضاء الجزائري، وقد انطلق البحث من مسلّمة مفادها أن المبادئ القانونية العامة تمثل الحدّ الرئيسي للسلطة التقديرية، بما يحول دون تحولها إلى سلطة تحكمية أو مطلقة، مركزاً على مبادئ محددة مثل مبدأ التناسب، ومبدأ التوازن بين المنافع والأضرار، ومبدأ ضرورة الإجراء.ومع ما يتضمنه البحث من جهد علمي واضح في جمع المادة الفقهية والقضائية وعرض التطور التاريخي والوظيفي للمبادئ القانونية العامة، فإن معالجته للموضوع تثير جملة من الملاحظات المنهجية والعلمية، سواء على مستوى تحديد الإشكالية المركزية، أو من حيث ضبط العلاقة بين مفهومي المشروعية والسلطة التقديرية، أو في طريقة توظيف الاجتهاد القضائي المقارن، فضلاً عن بعض الملاحظات المتعلقة بتسلسل الأفكار وتوازن البناء التحليلي بين الجانب النظري والتطبيقي.وانطلاقاً من ذلك، لا يهدف هذا المقال إلى الانتقاص من القيمة العلمية للبحث أو الجهد المبذول فيه، بقدر ما يسعى إلى تقديم قراءة نقدية تقويمية ترمي إلى إبراز مواطن القوة والقصور، وتحليل مدى توفيق الباحثين في معالجة الإشكاليات المطروحة، مع اقتراح بعض الملاحظات التي قد تسهم في تطوير النقاش الفقهي حول السلطة التقديرية للإدارة وحدود الرقابة القضائية عليها في ضوء المبادئ القانونية العامة.

المبحث الأول نقد الإشكالية والمنهج في بحث «المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة»

يُقصد بإشكالية البحث الإطار الفكري الذي يحدّد جوهر الموضوع محل الدراسة، من خلال صياغة تساؤل علمي دقيق ينطلق من واقع قانوني أو فقهي أو قضائي يعتريه الغموض أو التناقض أو القصور، ويسعى الباحث إلى معالجته معالجة علمية ممنهجة، وتمثل الإشكالية حجر الأساس الذي تُبنى عليه بقية عناصر البحث، إذ تُوجّه اختيار المنهج، وتحدد نطاق التحليل، وتضبط مسار النتائج المتوصل إليها[١].أما منهج البحث، فيُقصد به مجموعة الأدوات والأساليب العلمية التي يعتمدها الباحث في تناول الإشكالية وتحليلها، سواء كان ذلك بالوصف، أو التحليل، أو المقارنة، أو الاستقراء، أو الجمع بينها، بما يحقق الانسجام بين طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة، ويُعدّ وضوح الإشكالية ودقة اختيار المنهج من أهم معايير جودة البحث العلمي، إذ إن أي خلل في صياغة الإشكالية أو عدم التناسب بين المنهج والموضوع يؤدي إلى ضعف التحليل واضطراب النتائج، ومن هنا، فإن نقد الإشكالية والمنهج لا يهدف إلى النيل من الجهد العلمي المبذول، وإنما يرمي إلى تقويم الأساس الفكري والمنهجي للبحث، وبيان مدى قدرته على معالجة موضوعه معالجة علمية رصينة تسهم في تطوير المعرفة القانونية.وسوف نحاول في هذا المبحث معالجة موضوع الإشكالية ومنهج البحث من خلال ابداء الملاحظات والنقد وذلك على الشكل الاتي:

أولاً: ملاحظات حول صياغة الإشكالية البحثية:

يُلاحظ على البحث محلّ النقد أنه، رغم تناوله موضوعاً دقيقاً وذا أهمية بالغة في نطاق القانون الإداري، لم يُفرد صياغة واضحة ومباشرة للإشكالية البحثية منذ البداية، إذ جاء الطرح الإشكالي ضمنياً ومتناثراً في ثنايا التمهيد دون أن يُصاغ في صورة تساؤل مركزي محدد المعالم، فقد اكتفى البحث بالإشارة إلى التساؤل المتعلق بمدى فعالية المبادئ القانونية العامة كوسيلة للرقابة على السلطة التقديرية للإدارة، دون ضبط عناصر هذا التساؤل أو بيان حدوده المفاهيمية والمنهجية بدقة[٢]وكان الأولى بالبحث أن يحدد الإشكالية تحدياً أكثر إحكاماً، من خلال التمييز الصريح بين مفهومي السلطة التقديرية ورقابة المشروعية، وبيان ما إذا كانت المبادئ القانونية العامة تمثل أداة رقابية مستقلة بذاتها، أم مجرد امتداد لمفهوم المشروعية بمعناه الواسع، فغياب هذا التحديد أدى إلى تداخل في التحليل بين ما هو توصيفي لمبدأ المشروعية، وما هو تحليلي لدور المبادئ القانونية العامة في تقييد السلطة التقديرية.كما أن الإشكالية، بصيغتها الحالية، لم تُبرز الإضافة العلمية التي يسعى البحث لتحقيقها مقارنة بالدراسات السابقة، إذ لم يتضح ما إذا كان الهدف هو إعادة تأصيل المبادئ القانونية العامة، أم تقييم مدى تطور الرقابة القضائية عليها، أم تقديم قراءة نقدية للاجتهاد القضائي المقارن، وهو ما قد ينعكس سلباً على وضوح المسار التحليلي للبحث.

ثانياً: نقد المنهج المعتمد في البحث:

اعتمد البحث بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض المفاهيم الفقهية للمبادئ القانونية العامة، وتتبع تطور الاجتهاد القضائي في كل من فرنسا ومصر، مع إشارات محدودة إلى القضاء الجزائري، غير أن هذا الاعتماد المكثف على المنهج الوصفي أفضى، في مواضع عدة، إلى غلبة الطابع العرضي على حساب التحليل النقدي العميق.ففي معرض تناول المبادئ القانونية العامة، اكتفى البحث بسرد تعريفات فقهية متعددة، مع تأكيد الطابع القضائي لهذه المبادئ، دون أن يعمد إلى مناقشة الاتجاهات الفقهية المتعارضة أو بيان الأسس النظرية التي تبرر إعطاء هذه المبادئ قوة إلزامية تماثل، في بعض الأحيان، مرتبة القانون أو حتى الدستور، كما لم يوضح البحث المعايير التي يعتمدها القضاء في استنباط هذه المبادئ أو الحدود التي ينبغي أن تقف عندها السلطة الإنشائية للقاضي الإداري.أما على مستوى المنهج المقارن، فرغم الإشارة المتكررة إلى القضاء الفرنسي والمصري، فإن المقارنة جاءت في كثير من المواضع مقارنة وصفية أكثر منها تحليلية، حيث تم عرض

الأحكام القضائية دون الوقوف على الفوارق البنيوية بين النظامين القانونيين، أو بيان مدى قابلية هذه الاجتهادات للانتقال أو التطبيق في السياق الجزائري، وكان من الأجدر تخصيص تحليل مستقل يبيّن أوجه التشابه والاختلاف، وآثار ذلك على نطاق السلطة التقديرية للإدارة.

ثالثاً: أثر القصور المنهجي على نتائج البحث:

أدى عدم وضوح الإشكالية، إلى جانب غلبة الطابع الوصفي، إلى توسع البحث في عرض المبادئ القانونية العامة بوصفها قيوداً على السلطة التقديرية، دون تقديم معايير دقيقة لقياس مدى فعالية هذه القيود عمليًا، فقد خلص البحث إلى التأكيد على الدور الإيجابي للمبادئ القانونية العامة في حماية الحقوق والحريات، إلا أن هذا الاستنتاج جاء عاماً، ولم يُدعّم بتحليل نقدي يبيّن حدود هذه الحماية أو حالات قصورها[٣]كما أن النتائج التي انتهى إليها البحث بدت في بعض المواضع امتداداً طبيعياً للمقدمات النظرية، دون أن تعكس اختباراً فعلياً لفرضيات البحث في ضوء التطبيقات القضائية المختلفة، الأمر الذي كان يمكن تداركه لو تم اعتماد منهج تحليلي أعمق يوازن بين النصوص، والاجتهادات، والواقع العملي.

المبحث الثاني نقد المعالجة القضائية لمبادئ التناسب، والموازنة، وضرورة الإجراء

يُعدّ القضاء الإداري الفاعل الرئيسي في إضفاء القوة الإلزامية على المبادئ القانونية العامة، ولاسيما تلك المرتبطة بممارسة الإدارة لسلطتها التقديرية، حيث لم يقتصر دوره على تطبيق النصوص القانونية فحسب، بل امتد إلى ابتكار أدوات رقابية فعّالة لضمان احترام مبدأ المشروعية وحماية الحقوق والحريات، وفي هذا السياق، برزت مبادئ التناسب، والموازنة بين المنافع والأضرار، وضرورة الإجراء كآليات قضائية أساسية للحد من تعسف الإدارة وضبط نطاق حريتها في التقدير، غير أن تفعيل هذه المبادئ من قبل القضاء الإداري، رغم ما حققه من تطور ملحوظ في الرقابة القضائية، يثير في الوقت ذاته تساؤلات جدّية حول حدود التدخل القضائي، ومدى انسجامه مع طبيعة السلطة التقديرية للإدارة، وما إذا كان هذا التدخل يشكل رقابة مشروعية حقيقية أم ينزلق أحياناً إلى رقابة ملاءمة مقنّعة، ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى تحليل ونقد المعالجة القضائية لهذه المبادئ، وبيان مواطن القوة والقصور فيها، في ضوء البحث الذي نقوم بنقده وذلك على الشكل الاتي:

أولاً: ملاحظات عامة على توظيف الاجتهاد القضائي:

اعتمد البحث محلّ النقد اعتماداً واسعاً على الاجتهاد القضائي، ولاسيما قضاء مجلس الدولة الفرنسي والقضاء الإداري المصري، في إبراز الدور الذي تؤديه المبادئ القانونية العامة في تقييد السلطة التقديرية للإدارة، ويُحسب للبحث إبرازه لأهمية هذه المبادئ بوصفها أدوات رقابية فعّالة، غير أن المعالجة القضائية جاءت في كثير من المواضع وصفية أكثر منها تحليلية، إذ اكتفى البحث بعرض الأحكام القضائية دون إخضاعها لنقاش نقدي يبيّن حدودها، أو الإشكاليات التي تثيرها على مستوى الأمن القانوني والفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية.

كما أن التركيز المكثف على التجربتين الفرنسية والمصرية، مقابل الحضور المحدود للقضاء الجزائري، أفضى إلى معالجة غير متوازنة، كان من شأنها أن تثير تساؤلات حول مدى قابلية هذه المبادئ للتطبيق في السياق القانوني الوطني، خاصة في ظل اختلاف البنى الدستورية والتشريعية[٤].

ثانياً: نقد المعالجة القضائية لمبدأ التناسب

أبرز البحث مبدأ التناسب باعتباره أحد أهم المبادئ القانونية العامة التي استند إليها القضاء الإداري للحد من تعسف الإدارة، ولاسيما في مجال القرارات التأديبية، غير أن المعالجة اتجهت إلى تمجيد الدور القضائي دون الوقوف على الإشكاليات التي يثيرها هذا الدور، وعلى رأسها الخلط بين رقابة المشروعية ورقابة الملاءمة فالتوسع القضائي في رقابة التناسب، وإن كان يحقق حماية فعالة للحقوق والحريات، قد يفضي في بعض الحالات إلى حلول القاضي محل الإدارة في تقدير جسامة المخالفة أو خطورة السلوك، وهو ما يثير إشكالاً جوهرياً يتعلق باحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وكان من الأجدر بالبحث أن يناقش هذا التخوف الفقهي، وأن يبيّن الضوابط التي ينبغي أن تحكم تدخل القاضي الإداري حتى لا تتحول رقابة التناسب إلى رقابة ملاءمة مقنّعة.

ثالثاً: نقد المعالجة القضائية لمبدأ الموازنة بين المنافع والأضرار:

تناول البحث مبدأ الموازنة بوصفه أداة رقابية متقدمة، خاصة في مجال نزع الملكية للمنفعة العامة، وأشار إلى الدور الريادي للقضاء الإداري الفرنسي في إرساء هذا المبدأ، غير أن المعالجة أغفلت مناقشة الطبيعة التقديرية العالية التي ينطوي عليها هذا المبدأ، والتي قد تفتح المجال لاختلاف الأحكام القضائية تبعاً لتقدير القاضي للمنفعة والأضرار.فالموازنة بين المنافع والأضرار، بطبيعتها، تقتضي تقييماً اقتصادياً واجتماعياً معقداً، قد لا تتوافر للقاضي فيه ذات الأدوات التي تمتلكها الإدارة، وكان من اللازم على البحث أن يناقش ما إذا كان القاضي الإداري مؤهلاً دائماً لإجراء هذه الموازنة، أم أن دوره يجب أن يقتصر على التحقق من معقولية التقدير الإداري دون إعادة بنائه من جديد.

رابعاً: نقد المعالجة القضائية لمبدأ ضرورة الإجراء:

يُعدّ مبدأ ضرورة الإجراء من المبادئ المرتبطة مباشرة بحماية الحريات العامة، خاصة في مجال الضبط الإداري، وقد أحسن البحث في إبراز هذا الارتباط، غير أن المعالجة القضائية لهذا المبدأ جاءت عامة، ولم تتناول بما يكفي الإشكالية المتمثلة في تقدير حالة الضرورة ذاتها، وهي مسألة تظل في كثير من الأحيان محل اجتهاد متباين بين القضاة[٥].كما لم يناقش البحث مدى مرونة هذا المبدأ في الظروف الاستثنائية، ولا حدود تقييده لسلطة الإدارة في حالات الطوارئ أو الأزمات، وهو ما يُعدّ عنصراً جوهرياً لفهم فعاليته الحقيقية في الواقع العملي.

خامساً: تقييم عام للمعالجة القضائية في البحث:

يمكن القول إن البحث قد نجح في إبراز الدور المتنامي للقضاء الإداري في تقييد السلطة التقديرية للإدارة من خلال المبادئ القانونية العامة، غير أن هذه المعالجة افتقرت إلى التحليل النقدي المتوازن الذي يبرز في آنٍ واحد مزايا هذا الدور ومخاطره، فالتوسع القضائي، وإن كان يحقق حماية للحقوق، قد يؤدي في بعض الحالات إلى إضعاف مرونة العمل الإداري، أو إلى تذبذب الأحكام القضائية بسبب اتساع نطاق التقدير.ومن ثم، كان من الأجدر بالبحث أن يخلص إلى تصور أكثر توازناً يقرّ بضرورة الرقابة القضائية، مع التأكيد في الوقت ذاته على وضع ضوابط دقيقة لتفعيل مبادئ التناسب والموازنة وضرورة الإجراء، بما يضمن عدم تحولها إلى أدوات لإفراغ السلطة التقديرية من مضمونها[٦].

المبحث الثالث القصور المنهجي في البناء الشكلي والتقسيم العلمي للبحث

يُعدّ الالتزام بالمنهجية العلمية في بناء البحث القانوني وتقسيمه من المقومات الأساسية لجودة العمل الأكاديمي، إذ لا يقتصر المنهج على اختيار الأدوات التحليلية فحسب، بل يمتد ليشمل حسن تنظيم الأفكار وتوزيعها ضمن هيكل علمي واضح يعكس تسلسلاً منطقياً وتدرجاً منهجياً في المعالجة، فالبناء الشكلي والتقسيم العلمي للبحث لا يُعدّان عناصر شكلية محضة، وإنما يمثلان الإطار الذي تُعرض من خلاله الأفكار القانونية وتُبرز فيه الإشكالية والنتائج بصورة متماسكة، وعندما يفتقر البحث إلى هذا التنظيم المنهجي، فإن ذلك ينعكس سلباً على وضوح الطرح، ويحدّ من القدرة على تقييم القيمة العلمية للنتائج المتوصل إليها، ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أوجه القصور المنهجي في البناء الشكلي والتقسيم العلمي للبحث محلّ النقد، وبيان أثر ذلك على تماسكه التحليلي وقيمته الأكاديمية، وذلك على الشكل الاتي:

أولاً: غياب التقسيم المنهجي الواضح للبحث:

يُلاحظ على البحث محلّ النقد أنه لم يراعِ الأصول المنهجية المتعارف عليها في تقسيم البحوث القانونية، إذ جاء بناؤه العام غير قائم على تقسيم واضح إلى مباحث ومطالب تعكس تسلسلاً منطقياً للأفكار وتدرجاً منهجياً في المعالجة، فقد افتقر البحث إلى تحديد صريح لمبحث أول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع، ومبحث ثانٍ يعالج التطبيقات القضائية والعملية، الأمر الذي أدى إلى تداخل الجوانب النظرية مع الجوانب التطبيقية في مواضع متعددة، وأضعف من وضوح البناء العام للبحث.وكان من المتعين، من الناحية المنهجية، أن يُقسَّم البحث إلى وحدات علمية واضحة تُمكّن القارئ من تتبّع الفكرة القانونية بسهولة، وتُبرز الانتقال المنطقي من التأصيل المفاهيمي إلى التحليل القضائي، خاصة في موضوع تتداخل فيه المفاهيم النظرية بالاجتهادات القضائية على نحو وثيق.

ثانياً: عدم الالتزام بالتدرج المنطقي في عرض الموضوع:

لم يراعِ البحث مبدأ التدرج المنطقي في عرض الأفكار، إذ انتقل في بعض المواضع مباشرة من التعريف بالمبادئ القانونية العامة إلى تحليل تطبيقاتها القضائية دون تمهيد كافٍ يضبط الإطار المفاهيمي للعلاقة بين هذه المبادئ والسلطة التقديرية للإدارة، كما أدى هذا الأسلوب إلى تكرار بعض الأفكار الأساسية في أكثر من موضع، دون إضافة تحليلية جديدة، وهو ما يُعدّ مؤشراً على خلل في التخطيط المنهجي للبحث.ويُعدّ التدرج من العام إلى الخاص، ومن النظري إلى التطبيقي، من القواعد الأساسية في المنهجية القانونية، لما له من دور في ضمان وحدة الموضوع وتماسك البناء التحليلي، وهو ما لم يتحقق بصورة كافية في البحث محلّ الدراسة[٧].

ثالثاً: غياب الخاتمة وأثره على القيمة العلمية للبحث:

من أبرز أوجه القصور المنهجي في البحث غياب خاتمة مستقلة تُجمل النتائج التي انتهى إليها الباحثان، وتربط بين عناصر البحث المختلفة في صورة متكاملة، إذ إن الخاتمة لا تمثل مجرد عنصر شكلي، بل تُعدّ جزءاً جوهرياً في أي بحث علمي، لما تضطلع به من دور في إبراز الإضافة العلمية، وتحديد أهم الاستنتاجات، وفتح آفاق بحثية مستقبلية.وقد أدى غياب الخاتمة إلى ترك القارئ دون رؤية شاملة للنتائج النهائية للبحث، ودون تقييم واضح لمدى نجاحه في الإجابة عن الإشكالية المطروحة، الأمر الذي يُضعف من أثره العلمي ويحدّ من قيمته الأكاديمية، خاصة عند إخضاعه للتحكيم في المجلات المحكمة.

رابعاً: الأثر العام للقصور المنهجي على البحث:

إن عدم الالتزام بأصول المنهجية في التقسيم، وغياب الخاتمة، وعدم وضوح البناء العام للبحث، أثّر بصورة مباشرة على تماسكه العلمي، وجعل معالجته للموضوع أقرب إلى العرض الوصفي المتتابع منه إلى الدراسة القانونية المنهجية المتكاملة، وكان من شأن الالتزام بتقسيم علمي واضح، وخاتمة جامعة[٨]، أن يعزز من وضوح الأفكار، ويُبرز الجهد العلمي المبذول، ويرفع من فرص قبول البحث أو تطويره في إطار أكاديمي أكثر صرامة[٩].

الخاتمة النقدية

خلص هذا المقال النقدي إلى أن البحث محلّ الدراسة قد تناول موضوعاً بالغ الأهمية في نطاق القانون الإداري، يتمثل في دور المبادئ القانونية العامة في تقييد السلطة التقديرية للإدارة، وهو موضوع يكتسي بعداً نظرياً وعلمياً عميقاً في ظل توسّع وظائف الدولة الحديثة، وقد تميّز البحث بجمع مادة فقهية وقضائية معتبرة، ولاسيما من قضاء مجلس الدولة الفرنسي والقضاء الإداري المصري، مع إبراز واضح للدور الذي تضطلع به مبادئ التناسب والموازنة وضرورة الإجراء في حماية الحقوق والحريات وضمان احترام مبدأ المشروعية.غير أن القيمة العلمية للبحث تأثرت بجملة من الملاحظات المنهجية والتحليلية، تمثلت أساساً في غياب صياغة دقيقة للإشكالية البحثية، وغلبة الطابع الوصفي على التحليل، فضلاً عن القصور في البناء الشكلي والتقسيم العلمي للبحث، وغياب خاتمة جامعة تلخّص النتائج وتبرز الإضافة العلمية، كما أن المعالجة القضائية للمبادئ محل الدراسة، رغم أهميتها، افتقرت في بعض المواضع إلى النقد المتوازن الذي يراعي حدود الدور القضائي ومخاطر التوسع في رقابة الملاءمة. وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا النقد لا يهدف إلى التقليل من الجهد العلمي المبذول، وإنما يسعى إلى تقويمه علمياً، وبيان مكامن القوة والقصور فيه، بما يسهم في تطوير البحث القانوني المتعلق بالسلطة التقديرية للإدارة وتعزيز جودة الدراسات المستقبلية في هذا المجال، وفي نهاية هذا التحليل النقدي فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والمقترحات والتي من الممكن ان تساعد الباحثين المستقبلين في عملهم لتلافي الأخطاء المنهجية والعلمية في ابحاثهم، والتي سوف نستعرضها على الشكل الاتي:

أولاً: النتائج:

١. تبيّن أن البحث عالج موضوعاً محورياً في القانون الإداري، يتمثل في العلاقة بين المبادئ القانونية العامة والسلطة التقديرية للإدارة، وهو موضوع يواكب تطور الدولة القانونية وتنامي الرقابة القضائية.

٢. افتقر البحث إلى صياغة إشكالية بحثية واضحة ومحددة، الأمر الذي أدى إلى تشتّت نسبي في مسار التحليل وعدم وضوح الإضافة العلمية المرجوّة.

٣. غلب على البحث المنهج الوصفي على حساب التحليل النقدي، خاصة في عرض الاتجاهات الفقهية والاجتهادات القضائية.

٤. جاءت المقارنة بين القضاء الفرنسي والمصري مقارنة عرضية في الغالب، دون تحليل عميق لاختلاف السياقات القانونية وإمكانية نقل التجارب.

٥. أظهر البحث توسعاً في إبراز الدور القضائي في تفعيل مبادئ التناسب والموازنة وضرورة الإجراء، دون مناقشة كافية لمخاطر الخلط بين رقابة المشروعية ورقابة الملاءمة.

٦. لم يراعِ البحث الأصول المنهجية في التقسيم العلمي، إذ غاب عنه التقسيم الواضح إلى مباحث مترابطة، مما أثّر على تماسكه البنيوي.

٧. أدّى غياب خاتمة مستقلة إلى إضعاف القيمة الأكاديمية للبحث، لعدم إبراز نتائجه النهائية وربطها بالإشكالية المطروحة.

ثانياً: المقترحات:

١. يُقترح مستقبلاً الحرص على صياغة إشكالية بحثية دقيقة ومحددة، تُبرز بوضوح هدف الدراسة وحدودها والإضافة العلمية المرجوّة منها.

٢. ضرورة التوازن بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بما يضمن تجاوز مجرد عرض الأحكام والآراء إلى مناقشتها وتقويمها نقدياً.

٣. اعتماد منهج مقارن حقيقي يقوم على تحليل الفوارق البنيوية بين الأنظمة القانونية، لا سيما عند المقارنة بين القضاء الفرنسي والعربي.

٤. توسيع النقاش الفقهي حول حدود تدخل القاضي الإداري في تفعيل المبادئ القانونية العامة، بما يضمن عدم الانزلاق إلى رقابة الملاءمة المقنّعة.

٥. الالتزام بالأصول المنهجية في تقسيم البحث إلى مباحث ومطالب واضحة، تعكس التدرج المنطقي من التأصيل النظري إلى التطبيق العملي.

٦. ضرورة تضمين كل بحث قانوني خاتمة جامعة تلخص النتائج وتفتح آفاقاً بحثية جديدة، بما يعزز قيمته العلمية.

٧. تشجيع الدراسات المستقبلية على تناول تطبيقات القضاء الوطني بصورة أوسع، بما يسهم في إثراء الفقه الإداري المحلي وربطه بالاجتهاد المقارن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. ابراهيم عبدالعزيز الدعيلج. مناهج وطرق البحث العلمي. المجلد ١. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٢. احمد حسين الرفاعي. مناهج البحث العلمي : تطبيقات ادارية واقتصادية. المجلد ٦. عمان: دائر وائل، ٢٠٠٩.

٣. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، و جهاد احمد. اساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والادارة. المجلد ١. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٤. رحيم يونس كرو العزاوي. مقدمة في البحث العلمي. المجلد ١. عمان: دار دجلة، ٢٠٠٨.

٥. عامر ابراهيم قنديلجي، و ايمان السامرائي. البحث العلمي الكمي والنوعي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٦. عبد الكريم نصار. البحث العلمي المناهج والتطبيقات. المجلد ١. اربيل: جامعة جيهان الخاصة، ٢٠١٢.

ثانياً: المجلات والدوريات:

١. حسين مطاوع الترتوري. "البحث العلمي خطته واصالته ونتائجه." مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، ٢٠١٠.

٢. عادل يوسف الشكري، كيفية كتابة البحث العلمي القانوني والتعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية، مجلة الكوفة، العدد ١٦، العراق، ٢٠١٤.

٣. عبد الله عبد الكريم عبد الله، محاضرات في المنهجية القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، جامعة بيروت العربية، لبنان، ٢٠١٢، غير منشورة.

References

First: Books

1. Ibrahim Abdulaziz Al-Duailej, Research Methodologies and Scientific Research Methods, Vol. 1, Amman: Safa Publishing and Distribution, 2010.
2. Ahmed Hussein Al-Rifai, Scientific Research Methodologies: Administrative and Economic Applications, Vol. 6, Amman: Wael Publishing House, 2009.
3. Rabhi Mustafa Alyan, Othman Mohammed Ghoneim, and Jihad Ahmed, Scientific Research Methods and Their Applications in Planning and Management, Vol. 1, Amman: Safa Publishing and Distribution, 2008.
4. Rahim Younis Karo Al-Azawi, Introduction to Scientific Research, Vol. 1, Amman: Dijlah Publishing House, 2008.
5. Amer Ibrahim Qandilji and Iman Al-Samarrai, Quantitative and Qualitative Scientific Research, Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 2009.
6. Abdul Karim Nassar, Scientific Research: Methodologies and Applications, Vol. 1, Erbil: Cihan Private University, 2012.

Second: Journals and Periodicals

1. Hussein Matawa' Al-Tartouri, "Scientific Research: Its Plan, Originality, and Results," Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, 2010.
2. Adel Youssef Al-Shukri, "How to Write Legal Scientific Research and Comment on Legal Texts and Judicial Decisions," Al-Kufa Journal, Issue No. 16, Iraq, 2014.
3. Abdullah Abdul Karim Abdullah, Lectures on Legal Methodology, Lectures delivered to PhD students, Beirut Arab University, Lebanon, 2012 (Unpublished).

هوامش البحث

(١) حسين مطاوع الترتوري. "البحث العلمي خطته واصالته ونتائجه." مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، ٢٠١٠، ص٩٠.

(٢) ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، و جهاد احمد. اساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والادارة. المجلد ١. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٣) احمد حسين الرفاعي. مناهج البحث العلمي : تطبيقات ادارية واقتصادية. المجلد ٦. عمان: دائر وائل، ٢٠٠٩، ص٥٦.

(٤) ابراهيم عبدالعزيز الدعيلج. مناهج وطرق البحث العلمي. المجلد ١. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٥.

[٥] رحيم يونس كرو العزاوي. مقدمة في البحث العلمي. المجلد ١. عمان: دار دجلة، ٢٠٠٨، ص٦٧

[٦] عبد الكريم نصار. البحث العلمي المناهج والتطبيقات. المجلد ١. اربيل: جامعة جيهان الخاصة، ٢٠١٢، ص١٠١.

[٧] عامر ابراهيم قنديلجي، و ايمان السامرائي. البحث العلمي الكمي والنوعي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٧٣.

[٨] عادل يوسف الشكري، كيفية كتابة البحث العلمي القانوني والتعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية، مجلة الكوفة، العدد ١٦، العراق، ٢٠١٤، ص١٤

[٩] عبد الله عبد الكريم عبد الله، محاضرات في المنهجية القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، جامعة بيروت العربية، لبنان، ٢٠١٢، غير منشورة.